TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.4
2 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة الثانية
جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الثانية
(٢٩ أيلول/سبتمبر - ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

المقرر: السيد سيك واناميتي (تايلند)

المتحدثون

رئيسة الدورة الأولى للجنة	بيلاروس
الأمين العام للأونكتاد	المكسيك
الرئيس	بنغلاديش
الأمانة	لكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي)
باراغواي (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)	الولايات المتحدة الأمريكية
الفلبين (باسم المجموعة الآسيوية والصين)	النرويج
المغرب (باسم المجموعة الأفريقية)	الأمانة

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود، كل على حدة - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5667/5655

مقدمة

١- انعقدت الدورة الثانية للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم بجنيف من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وعقدت اللجنة خلال الدورة ... جلسة عامة (من الجلسة الثامنة إلى الجلسة ...) و... جلسة غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٢- **تحدثت رئيسة اللجنة في دورتها الأولى**، فذكّرت بالأعمال التي اضطلعت بها اللجنة في سنتها الأولى، مشددة بصفة خاصة على إنجازات أول فريقي خبراء للجنة - اجتماع الخبراء المعني بالاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار وبُعدها الإنمائي، واجتماع الخبراء المعني بتعزيز الاستثمار والأهداف الإنمائية. ولاحظت أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء على مركز فريقي الخبراء الحكوميين الدوليين - فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وأعربت عن تقديرها للجهود التي بذلتها كل الأطراف المعنية، ولا سيما رئيس ونائب رئيس مجلس التجارة والتنمية. وختاماً شددت على الدور الهام الذي ستقوم به اللجنة في الأعوام القادمة، ولا سيما فيما يتعلق بعملية العولمة الجارية المتزايدة المدفوعة بالاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد وتدفقات الاستثمار الأجنبي في حوافظ أسهم رأس المال.

٣- **وقال الأمين العام للأونكتاد** إن الدورة الثانية للجنة توفر محفلاً هاماً ونقطة انطلاق فيما يتعلق بأول استعراض لمنتصف المدة يجريه الأونكتاد بعد الأونكتاد التاسع في ميدراند. وأشار إلى الصيغة الجديدة للمداولات التي أُدخلت في النقاش حول العلاقة المتبادلة بين تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة المنافسة، وشجع البلدان الأعضاء على الاشتراك بنشاط في هذا النقاش وكذلك في المناقشة بشأن معايير اختبار مواتاة اتفاقات الاستثمار للتنمية. وأشار الأمين العام إلى الأعمال التي بدأها الأونكتاد في مجال إطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، مذكراً بأول اجتماع خبراء للجنة بشأن الاستثمار الثنائي، والندوة الاقليمية في فاس، واشتراك الأونكتاد في الفريق العامل المعني بالعلاقة بين التجارة والاستثمار التابع لمنظمة التجارة العالمية. وأكّد أن العمل قد بدأ في سلسلة من الورقات التقنية بشأن قضايا ذات صلة بإطار ممكن متعدد الأطراف بشأن الاستثمار؛ وأن الأمانة ستبدأ المكون التدريبي لبرنامج العمل هذا بحلقة تدريبية في وقت لاحق من العام تستضيفها مدرسة موظفي الأمم المتحدة في تورينو؛ وأنه قد بدأ حوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن هذه القضايا، بدءاً باجتماع يشترك في تنظيمه الأونكتاد والمائدة المستديرة الأوروبية لرجال الصناعة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٤- وقال **الرئيس** إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح الواسطة الرئيسية لتوصيل البضائع والخدمات إلى الأسواق الأجنبية وإحدى القوى المحركة لعملية العولمة. وأوضح أن عدد المناقشات والمفاوضات بشأن القضايا المتصلة بالاستثمار الدولي قد ازداد مؤخراً، مما يعطي المناقشات الجارية في اللجنة آثاراً بعيدة المدى تتجاوز حدود الأونكتاد. وفي هذا السياق شدد على دور اللجنة كمحفل عالمي للمناقشة بدون ضغوط المفاوضات. وعرض جدول الأعمال فأشار بالتحديد إلى النقاش الوشيك بشأن العلاقة المتبادلة بين تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة المنافسة، ومناقشة الفريق بشأن معايير لاختبار مواتاة اتفاقات الاستثمار للتنمية.

الفصل الأول

التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥- أبدى رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بملحوظات استهلالية، استند فيها إلى تقرير الاستثمار في العالم لعام ١٩٩٧ (World Investment Report 1997)، فأكد ثلاثة جوانب رئيسية للتطورات الأخيرة فيما يتعلق باتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر. أول هذه الجوانب هو ضخامة وديناميةالازدهار الحالي في الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد سُجلت أرقام قياسية جديدة فيما يتعلق بالتدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر (٣٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٧) ومجموعه الكلي (٣,٢ تريليون دولار في عام ١٩٩٥)؛ والمبيعات العالمية للشركـــات المنتسبة الأجنبية (٧ تريليون دولار في عام ١٩٩٥، بينما كانت صادرات العالم ٦ تريليون دولار)؛ وعدد الاندماجات والاحتيازات، (المقدرة بحوالي نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلدان في عام ١٩٩٦)؛ وعدد الشركات عبر الوطنية (أكثر من ٤٥ ٠٠٠ حسب آخر تعداد)؛ وعدد الشركات المنتسبة الأجنبية (٢٨٠ ٠٠٠) على مستوى العالم. واسترعى الاهتمام إلى أن القيمة الفعلية لمجموع استثمارات الشركات الأجنبية المنتسبة لشركات عبر وطنية تبلغ ١,٤ تريليون دولار وفقاً لممارسة جديدة اتـُبعت في تقرير الاستثمار في العالم لعام ١٩٩٧، أي أربعة أمثال الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. ولاحظ أن كل المؤشرات تفيد، انطلاقاً من دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد مع برنامج استثمر في فرنسا (Invest in France) وآرثر اندرسون (Arthur Andersen)، أن ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر سيستمر.

٦- وأما الجانب الثاني للتطورات الأخيرة التي شدد عليها المتحدث فكان تزايد أهمية البلدان النامية لا كمجرد مواقع للاستثمار الأجنبي المباشر وإنما أيضاً كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، فهناك عدد من المؤشرات على نمو الاستثمار الخارج من البلدان النامية: فقد ازداد نصيب البلدان النامية من التدفقات العالمية الخارجة من هذا الاستثمار من أقل من ٥ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦؛ فنسبة ٤٠ في المائة من الاستثمار الداخل إلى بلدان جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا منشؤه في بلدان أخرى من المنطقة؛ وازدادت الأصول الأجنبية لأكبر خمسين شركة من الشركات عبر الوطنية التي مقرها في بلدان نامية بنسبة ٢٨٠ في المائة - أي أن سرعة هذه الزيادة كانت قرابة عشرة أمثال سرعة زيادة أكبر مائة شركة عبر وطنية على مستوى العالم؛ وفي عام ١٩٩٥ ظهرت لأول مرة شركتان من بلدان نامية على قائمة أكبر مائة شركة عبر وطنية في العالم. وفي الوقت نفسه ازدادت أيضاً أهمية البلدان النامية كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر، حسبما يتجلى في زيادة نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخل من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٦. وقد حدثت زيادة في جميع البلدان النامية في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها في عام ١٩٩٦، لكن أداء أمريكا اللاتينية كان أفضل من جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا - وهي أكبر منطقة مستضيفة - وظلت صغيرة نسبياً نسبة ما اجتذبته أفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وأوروبا الوسطى والشرقية هي المنطقة التي هبطت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٦، وذلك جزئياً بسبب اكتمال برامج الخصخصة في بعض أهم البلدان المضيفة.

٧- وأما الجانب الثالث الذي شدد عليه فهو أهمية سياسة المنافسة في سياق تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، فالكثير من التوسع الذي حدث مؤخراً في الاستثمار الأجنبي المباشر كان مرده تحرير السياسات المتصلة بهذا الاستثمار، وذلك في المقام الأول في شكل إزالة القيود على دخول الاستثمار الأجنبي وتعزيز معايير معاملته. وتبين البيانات المتاحة بشأن التغييرات في السياسة أن الأغلبية الساحقة من التغييرات كانت في اتجاه التحرير، لكن من المهم تأمين ألا تحل محل القيود العامة قيود خاصة مثل الكارتلات والممارسات التقييدية أو المضادة للمنافسة. من هنا لا بد أن يجري تخفيض الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز معايير معاملته جنباً إلى جنب مع تأمين أداء الأسواق على النحو المناسب. وفي هذا السياق تحتل سياسة المنافسة مكاناً بارزاً، وهناك علاقة مباشرة ضرورية متزايدة بين تحرير الاستثمار الأجنبي وسياسة المنافسة. وهذه العلاقة قضية هامة ستكرس لها المناقشة التي ستجري في إطار البند ٣ اهتماماً خاصاً في نقاش ومناقشة غير رسميين، وكذلك في الجلسات العامة.

٨- وأكدت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (باراغواي) أن الاجتماع الثاني للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك قد جاء في حينه. وكما أبرز تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٧، فإن البلدان تبذل الجهود أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ أنسب التدابير لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد تلقت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر سجلت رقماً قياسياً في عام ١٩٩٦، ويعود ذلك إلى عوامل من بينها الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى التحرير والخصخصة والاصلاح الاقتصادي. وما هو أهم من كل ذلك الهبوط في التركز الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي لعب التكامل الاقليمي دوراً حاسماً في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل هذه المنطقة، بما في ذلك التدفقات داخل المنطقة (الناشئة في معظمها عن الأرجنتين والبرازيل وشيلي وفنزويلا والمكسيك) والتي تمثل في الوقت الحاضر جزءاً كبيراً من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنطقة. وهناك آفاق مرتقبة جديدة لمزيد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن الوضع فيما يتعلق باستثمارات حوافظ الأوراق المالية يختلف عن ذلك. والمشكلة الرئيسية في هذه التدفقات هو التقلب، كما تدل على ذلك الصعوبات المالية التي واجهها مؤخراً البعض من بلدان أمريكا اللاتينية. وهذا يفسر اهتمام مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي بإيلاء عناية خاصة للعمل بشأن هذا الموضوع الرئيسي في الأونكتاد. وفيما يتعلق بالصلة بين تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسة المنافسة، وبما أن الهدف النهائي من تحرير الاستثمار هو التنمية الاقتصادية، فإنه من الأهمية بمكان منع الممارسات التجارية التقييدية من محو منافع التحرير. فبحماية فعالية السوق ومصالح المستهلك بإمكان سياسات المنافسة والابتكار أن تلعب دوراً رئيسياً. وتبذل بلدان أمريكا اللاتينية جهوداً وطنية وداخل المنطقة لتحليل سياسات الاستثمار والمنافسة، ولوضع توصيات في هذه المجالات. أما فيما يتعلق بعمل الأونكتاد فإنه يوصى بتسلسل منطقي في العمل تستخدم بموجبه نتائج اجتماعات فريق الخبراء كمادة خام للجنة. وعلى هذا الأساس تنتظر مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي نتائج عملية وواقعية من اللجنة، ربما تفضي إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز سياسات الاستثمار والتكنولوجيا والمنافسة في البلدان الأعضاء.

٩- وقالت المتحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الفلبين) إن البلدان الآسيوية قد حررت إلى حد كبير نظمها في مجالي الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، وقامت برفع الضوابط التنظيمية والخصخصة في الصناعات، الأمر الذي سهل دخول شركات أجنبية جديدة. وأضافت أن التحرير يمثل وسيلة لتشجيع المنافسة بين الشركات في أسواق البلدان المضيفة، ولكنه يمكن أن يخلق أيضاً أوضاعاً لها آثار معادية محتملة على المنافسة. ويمكن أن يؤدي إلى تركز هياكل السوق، مما يمكن أن يوفر نطاقاً أكبر للممارسات

الخاصة المقيدة للمنافسة. والآفاق المرتقبة لحدوث ذلك أكبر في البلدان المضيفة النامية التي ما زال لشركاتها المحلية أن تبني قدرات تنافسية في صناعات عديدة. وبالتالي، وقصد الافادة كلياً من تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، تحتاج البلدان إلى السهر على ألا تحل محل الحواجز النظامية أمام دخول الشركات (الذي خُفض بالفعل) بممارسات مانعة للمنافسة من جانب الشركات الخاصة، الأجنبية أو المحلية. والانفاذ الفعال لسياسة منافسة من خلال التشريع يمكن أن يوطد الطريقة التي يمكن أن يعزز بها تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر فعالية السوق ورفاه المستهلك، وفي نهاية الأمر تشيجع التنمية. ولعدة بلدان من البلدان الآسيوية الآن سياسة قائمة بالفعل في هذا المجال. غير أنه قد تكون هناك حالات محددة يمنح فيها اعتماد سياسة منافسة مستقلة قدراً أدنى من الأولوية: فبعض البلدان، وبشكل خاص في الاقتصادات الصغيرة، قد تكون المنافسة من الواردات ومن الشركات الأجنبية كافية للتقليل إلى أدنى حد من احتمالات الممارسات التجارية التقييدية من جانب الشركات الخاصة، في حين أن قلة الموارد والموارد البشرية للتنفيذ الفعال لقانون المنافسة قد تحد من القدرة على اعتماد سياسة للمنافسة، وذلك على الأقل في المستقبل القريب. وبالاشارة إلى مثل هذه السياسة يمكن أن تنشأ أيضاً عن حقوق الملكية الفكرية، في ظروف معينة، ممارسات مانعة للمنافسة. وقد كان ذلك وجيهاً في سياق ترتيبات الاتفاق على منح التراخيص، بما في ذلك فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر. وللبلدان الآسيوية اهتمام مشترك بالسهر على ألا تعرقل الممارسات المانعة للمنافسة أو تقضي على تحقيق اقتصاداتها لمنافع من الأطر الأكثر تحريراً للاستثمارات والتجارة. وبهذا الخصوص فإن العمل بشأن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية قيّم، وقد شاركت البلدان الآسيوية بنشاط في تطويره. وبالاضافة إلى ذلك، ونظراً لطبيعة السوق المتحولة بشكل متزايد إلى سوق عالمية بالنسبة لسلع وخدمات عديدة فإن التعاون الدولي لتأمين المنافسة هام، ومن الضروري إيلاء المراعاة اللازمة لمسائل المنافسة في أية مناقشة دولية بشأن أي إطار للاستثمار.

١٠- ووجه المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) النظر إلى الأهمية المطلقة والنسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي الحالي، وأكد دوره الحاسم الناتج عن ذلك بالنسبة للتنمية، سواء كان ذلك من خلال تكوين رأس المال، أو نقل التكنولوجيا، أو الوصول إلى الأسواق. ولم تحصل افريقيا إلا على نسبة ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية، وذلك على الرغم من جهود بلدان المنطقة من حيث إصلاح السياسات العامة، بما في ذلك التكيف الهيكلي، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة إلى حد كبير، ورفع الضوابط التنظيمية. وفيما عدا حالات استثنائية قليلة، هُمّشت أغلبية بلدان القارة الافريقية فيما يتصل بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخلها. وأشار إلى أن أحد أسباب هذا الوضع يتمثل في كونه لم يتم في كثير من الأحيان التركيز إلا على الجانب السلبي لافريقيا، وإلى أن هناك نزعة، في المنشورات إلى وصف القارة الافريقية بأنها منطقة خطرة للاستثمار. ودعا إلى تغيير في النهج وتوخي نهج يُبرز، قبل كل شيء، الجوانب الايجابية ويؤكد على الفرص الموجودة في افريقيا. وهناك جوانب ايجابية عديدة يجب التعريف بها على نحو أفضل، ذلك أن القارة بأكملها بدأت مهمة تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي فيما تجري جهود كبيرة لاقامة إصلاحات اقتصادية سليمة. وهذه الجهود في حاجة إلى أن تكملها جهود المجتمع الدولي، وذلك ليس فقط لمساعدة افريقيا وانما أيضاً لجعلها شريكاً في التنمية. وبذلك الخصوص يمكن أن يساهم الأونكتاد بالسهر على أن تنعكس الجوانب الايجابية للاقتصادات الأفريقية في منشوراته وأن تعرض الوقائع بطريقة تشجع المستثمرين الأجانب على التفكير في افريقيا كمكان للاستثمار. وبهذا الخصوص اقترح نشر الصحائف الوقائعية عن افريقيا وتوزيعها على نطاق واسع، وتقديم المساعدة التقنية في وضع سياسات الاستثمار وتنظيم لقاءات مع المستثمرين.

١١- وقال ممثل **بيلاروس** إن هدف بلده من الاصلاح الاقتصادي هو اقامة اقتصاد سوقي وتأمين المشاركة في النظام التجاري العالمي. ولقد وضعت الحكومة برنامجاً يرمي إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر. وأضاف أن إقامة منطقة تجارية حرة، ووضع إصلاحات مالية ونقدية، وكذلك إصلاحات في مجال الميزانية، إنما هي من بين عناصر هذا البرنامج. واختتم قائلاً إنه توجد فرص عديدة للمستثمرين الأجانب في بلده، بما في ذلك في مجالات وصناعات مثل المواد البيتروكيميائية، ومواد البناء، وتجهيز الأغذية، والتغليف، والأجهزة الالكترونية.

١٢- وقال ممثل **المكسيك** إن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، وبشكل خاص من خلال نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. وأضاف أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المكسيك قد كانت حيوية جداً. ولاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يمثل خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ نسبة ١٠ في المائة من اجمالي كافة تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية، ونسبة ٤٠ في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن عملية التكامل الاقليمية قد لعبت دوراً هاماً ليس فقط في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإنما أيضاً في خلق فرص تصديرية. وعلق على تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٧، فوجه النظر إلى عدد من أوجه القصور والاسقاط والتناقض، وانعدام الدقة، وقلة الدقة التحليلية والمنهجية فيما يتعلق بالبيانات المستخدمة فيما يتصل بجزء من المناقشة حول المكسيك.

١٣- ووجه ممثل **بنغلاديش** الانتباه إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في بنغلاديش في عام ١٩٩٦، رغم التحرير، ولاحظ أن تحسن أداء كمبوديا من بين أقل البلدان نموا قد يرجع إلى قرب هذا البلد من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها المستثمرة في الخارج وعضويتها المرتقبة في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. واقترح أن يجري الأونكتاد دراسة للتوزيع المتفاوت للاستثمار الأجنبي المباشر بين أقل البلدان نموا وأن يقدم توصيات بشأن كيفية تحسين الحالة.

١٤- وهنأت ممثلة **لكسمبرغ**، متحدثة بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، الأونكتاد على جودة **تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٧** ولاحظت أن التقرير قد أصبح مصدرا مرجعيا لبحوث الاستثمار الأجنبي المباشر. وقالت إن هناك اهتماما خاصا بالتحليل الوارد في تقرير عام ١٩٩٧ بشأن عنصر رأس المال في المعاملات الدولية، وهو العنصر الذي يقدر بنحو ١,٤ تريليون دولار، مما يثبت مدى الأهمية التي قد تشكلها مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الدولي في الأجل الطويل. ولاحظت بارتياح علامات الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا. كما أشارت إلى الإسهام الإيجابي الذي قدمته اتفاقيات لومي فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا وأقل البلدان نموا. وبالنسبة إلى سياسة المنافسة، لاحظت أنه ينبغي أن تسير يداً بيد مع تحرير التجارة والاستثمار. وقالت إن اعتماد إطار قانوني ملائم للمنافسة لا يساعد فحسب على تجنب ما تقوم به الشركات من ممارسات مناهضة للمنافسة بل يهيئ أيضا ظروفا صحية ومنصفة لها جميعها. وأضافت قائلة إن قوانين المنافسة ينبغي أيضا أن تتعاون مع السياسات التي تعالج شواغل أخرى أعرض مثل تحقيق التنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والتوزيع العادل لمنافع النمو. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الشواغل هي جزء من ولاية الأونكتاد، وأنه يتعين على الأونكتاد أن يواصل تحليله للاستثمار والمنافسة ومساعدته التقنية لهما من الزاوية الإنمائية. وهذا سيسهم أيضا في الأنشطة الجارية التي تنهض بها منظمة التجارة العالمية في مجال الاستثمار والمنافسة والتي قد تؤدي إلى اعتماد صكوك دولية هامة.

١٥- وأكدت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** أهمية توافر بيئة قانونية مستقرة ويمكن التنبؤ بها للاستثمار الأجنبي المباشر، كما هو مبين بوضوح في **تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٧**. وأطلعت اللجنة على المبادرة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة، في قمة الثمانية التي عقدت في دنفر، في كولورادو، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والتي دعا فيها إلى شراكة من أجل النمو الاقتصادي تعترف بالحاجة إلى مضاعفة الجهود لتشجيع الاستثمار في أشد البلدان حاجة إليه، بما في ذلك بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي، ولتحسين فرص البلدان التي أحرزت أكبر تقدم فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي.

١٦- وأثنى ممثل **النرويج** على الأمانة لعملها التنظيمي والتحضيري لدورة اللجنة، بما في ذلك المشاورات المعقودة قبل الدورة مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ووثيقة المعلومات التي تتضمن وصفا للشكل المقرر للاجتماع، وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة من أجل استخدام "أدوات النقاش" الأخرى بخلاف البيانات التقليدية أثناء الدورة. وقال إن هناك ما يدعو اللجنة إلى إمعان النظر في التدابير الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات وبناء القدرات والرامية إلى زيادة إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية. وأوضح أن زيادة دور الاستثمار في الاقتصاد العالمي تجعله عنصرا هاما في الاستراتيجيات المعتمدة للتنمية، وأنه ينبغي أن ينظر الأونكتاد بتعمق في هذه المسألة. ورأى أن من المفيد أن يواصل الأونكتاد عمله التحليلي بشأن المسائل المتصلة بالاستثمار، مع محاولته في الوقت ذاته مساعدة البلدان المهتمة في رسم السياسات والمبادئ التوجيهية، ووضع التوصيات اللازمة لتنفيذها، مع التركيز على الأنشطة الخاصة ببلدان بعينها، بما في ذلك التعاون التقني، وبالتعاون مع سائر المنظمات ذات الصلة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من استخلاص بعض الاستنتاجات ووضع التوصيات التي يمكن أن تشكل أساسا لعمل الأونكتاد المقبل في هذا المجال، وبخاصة لتحسين فهم المسائل المعقدة المؤثرة على قرارات الاستثمار وما يتصل بها من تدفقات مالية.

١٧- وذكر **رئيس فرع الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية والتكنولوجيا التابع لشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** أن الأمانة قد أحاطت علما بمختلف الاقتراحات المقدمة أثناء المناقشات الرسمية وغير الرسمية التي جرت بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وبخاصة فيما يتعلق بمدى صلة عمل الأمانة بالسياسات. وأشار إلى أن النقاش الدائر بشأن سياسة التحرير والمنافسة يشكل أداة لبدء مناقشة للسياسات، تدفع بمجموعة كاملة من المسائل إلى المقدمة. وقال إن جعل مناقشة اللجنة موجهة نحو السياسات بأقصى قدر مستطاع، والوصول، علاوة على ذلك، إلى راسمي السياسات في منازلهم يشكلان تحدياً. وأعرب عن الشكر، بالنيابة عن مدير الشعبة، على الملاحظات المجاملة بشأن عمل الشعبة، بما في ذلك **تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٧**. وقال إنه يرحب بالتعليقات من أجل مواصلة تحسين التقرير، وأعرب عن تقديره لتعاون عدد كبير من الأفراد والمؤسسات في إعداده، ونوه بصورة خاصة بالدعم المالي المقدم من هونغ كونغ، الصين؛ ومن النرويج وهولندا.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

افتتحت السيدة ليليا باوتيستا، رئيسة الدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، الدورة الثانية للجنة، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد ياروسلاو بييتراس	(بولندا)
نواب الرئيس:	السيد باتريك مترال	(سويسرا)
	السيد خوان فرانسيسكو ميسل جيراند	(فنزويلا)
	السيد تيري نواد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)
	السيد أندريه أوبرهولزر	(جنوب أفريقيا)
	السيد بهزاد أليبور طهراني	(جمهورية إيران الإسلامية)
المقرر:	السيد سك واناميثي	(تايلند)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

في الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/6. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الثانية على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التطورات الأخيرة في اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

٤- دراسة واستعراض الاتفاقات القائمة بشأن الاستثمار لتحديد الآثار المترتبة عليها بالنسبة للتنمية، على النحو المطلوب في الفقرة ٨٩(ب) من "شراكة من أجل النمو والتنمية"

٥- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء- مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد حسب الاقتضاء]

واو- اعتماد تقرير اللجنة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]